

مهمة (V) لمقرر قضايا بحثية

الباحث / فيصل دخيل العنزي
جامعة ميدأوشن



أثر نشر الثقافة المالية على تحقيق الشمول المالي: دراسة ميدانية على الحالة المصرية خلال الفترة (2016-2023)¹

نهي أيمن محمد

باحث اقتصاد - كلية الاقتصاد
والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
جمهورية مصر العربية
noha.afify@feps.edu.eg

د. تغريد حسوبة

أستاذ مساعد الاقتصاد - كلية الاقتصاد
والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
جمهورية مصر العربية
taghreedhassouba@feps.edu.eg



عنوان البحث

اثر نشر الثقافة المالية على تحقيق الشمول المالي

الدراسة اعتمدت على متغيرين

المتغير المستقل : نشر الثقافة المالية

المتغير التابع : تحقيق الشمول المالي

الملخص / المستخلص

وكالعادة في أي مستخلص يتم ذكر الهدف من الدراسة في البداية حيث كان الهدف من الدراسة هو

التعرف على اثر التثقيف والمعرفة المالية على تحقيق الشمول المالي والذي بدوره
ينعكس على الاقتصاد ككل
والتعرف أيضا على اثر المعرفة المالية للشعب المصري على الشمول المالي عن
طريق تصميم استبانته لدراسة ذلك الأثر

وأوضح المستخلص نتائج الاستبانته ان هناك علاقة بين المتغيرين



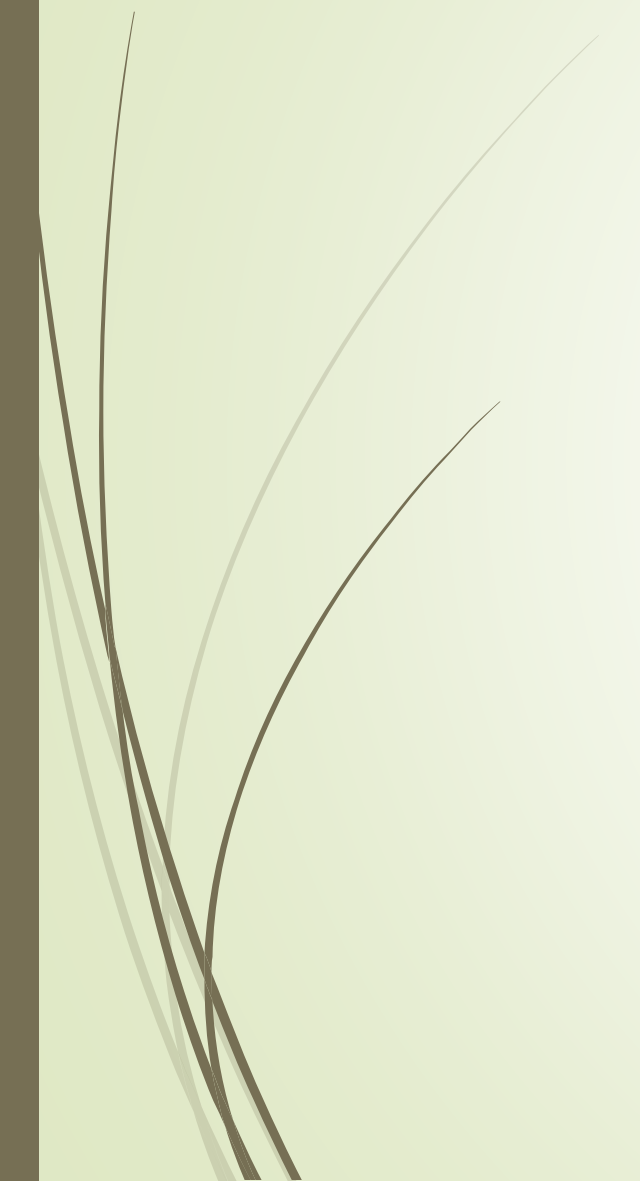
المقدمة

بدأت المقدمة بالتعريف بأهمية الشمول المالي في مختلف دول العالم ويمثل عاملا استراتيجيا للتنمية المستدامة

ودور الشمول المالي في تحفيز روح المنافسة بين المؤسسات المالية

وذكرت أيضا عن اتجاه دولة مصر نحو الرقمنة وتطبيقات الشمول المالي

وأخيرا تطرقت الى الدور المهم والفعال للشمول المالي



مشكلة الدراسة

تلخصت مشكلة البحث بسؤال رئيسي

وبناء على ما تقدم، تتمثل مشكلة الدراسة في تساؤل رئيسي ألا وهو "ما هو أثر نشر الثقافة المالية على تحقيق الشمول المالي في مصر خلال الفترة (2016-2023)؟"، وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهية الشمول المالي؟ وما هي أبعاده؟ وما هي مؤشرات قياسه؟
- ما هو التثقيف المالي؟ وما أدواته؟
- كيف يؤثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (2016-2023)؟
- ما هو الوضع الحالي لكل من الشمول والتثقيف المالي في مصر؟

وبناء على ما سبق، يمكن القول إن هذه الورقة البحثية جاءت لدراسة أثر التثقيف المالي -لدى فئات المجتمع المصري- على الشمول المالي في مصر، وذلك من خلال دراسة ميدانية مدعمة بنموذج قياسي، وهي بذلك تضيف للمجال البحثي قيمة

أهمية الدراسة

(2-1) أهمية الدراسة

(1-2-1) الأهمية العملية

تكمن الأهمية العملية للدراسة في توفير منهجية ميدانية يمكن بها قياس الأثر الإيجابي لتوفر التثقيف المالي على تطبيق آليات وتنفيذ أبعاد الشمول المالي في الحالة المصرية، ومن ثم يمكن تحديد أهم معوقات انتشار التثقيف المالي والمعرفة المصرفية ذلك الذي يعد بمثابة النراع الأساسي في مسار التطبيق الفعال للشمول المالي.

إذ تطرقت الورقة البحثية إلى دراسة أثر التثقيف المالي لدى فئات المجتمع المصري علي الشمول المالي في مصر وذلك من خلال دراسة ميدانية مدعمة بنموذج قياسي، ومن ثم تحقيق قيمة مضافة تختلف عن الأدبيات السابقة والتي لم تنطرق للحدث عن أثر التثقيف المالي على تحقيق الشمول المالي في مصر.

(2-2-1) الأهمية العلمية

تكمن أهمية الدراسة العلمية في تأكيد أهمية الثقافة والمعرفة المالية والمصرفية ودورها الفعال في تعزيز الشمول المالي لاسيما في الحالة المصرية، وهو ما يسهم في توجيه الباحثين لاستكشاف أسباب تدني مستويات التثقيف المالي في مصر وسبل دعمه من أجل الوصول إلى المعدلات المثلى للشمول المالي، كما أنه يسهم في جذب انتباه صانعي القرار لكشف العوامل واقتراح السياسات المسببة للتثقيف المالي في مصر.

بالإضافة إلى ذلك، تسهم الدراسة في فهم الأبعاد الخاصة بكل من الشمول والتثقيف المالي والعلاقة التقاطعية بينهما وهو ما يمهّد الطريق أمام الباحثين للاستفادة من نتائج الدراسة وتوجيه جهودهم نحو إحراز تقدم في هذا المجال المعرفي.

اهداف الدراسة

(3-1) أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في بيان أثر نشر الثقافة المالية على تحقيق الشمول المالي في مصر خلال الفترة (2016-2023). وينبثق من الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

- تحديد أهمية الشمول المالي في العموم وفي الحالة المصرية بالأخص.
- اكتشاف أهم تحديات ومعوقات تعزيز الشمول المالي لاسيما في الحالة المصرية خلال الفترة (2016-2023).
- التعرف على أثر التثقيف المالي على الشمول المالي لاسيما في الحالة المصرية خلال الفترة (2016-2023).

فرضيات الدراسة

(4-1) فرضيات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة فإنها تسعى لاختبار الفرضيات التالية:

الفرض العدم H_0 : لا يوجد تأثير للتثقيف المالي على تعزيز الشمول المالي.

الفرض البديل H_1 : يوجد تأثير للتثقيف المالي على تعزيز الشمول المالي.

منهجية الدراسة

(5-1) منهجية الدراسة

ولتحقيق هذا الهدف اتبعت الدراسة المنهج الوصفي الاستقرائي لطرح واستعراض الوضع الحالي لكل من الشمول والتثقيف المالي في الحالة المصرية خلال الفترة (2016-2023)، مع تحليل لمؤشرات الشمول المالي وعلاقته بالنمو الاقتصادي، كما استندت الدراسة على دراسة ميدانية ومنهجية التحليل الإحصائي، إذ تم تصميم استبانة تم توزيعها وجمع البيانات على عينة حجمها 400 فرد بالغ في بعض من محافظات الجمهورية (وجه بحري، وجه قبلي والمحافظات الرئيسية)، وانتهت بمنهجية قياسية عن طريق تكوين نموذج انحدار مبني على نتائج الدراسة الميدانية.

خطة الدراسة

(6-1) خطة الدراسة

وعليه تتكون الورقة البحثية من أربع أقسام رئيسية بخلاف المقدمة والخاتمة والنتائج والتوصيات؛ حيث يتناول القسم الأول مراجعة الأدبيات المتصلة بموضوع الدراسة، ويعرض القسم الثاني الإطار النظري للدراسة، ويوضح القسم الثالث تحليل للوضع المصري لكل من الشمول والتثقيف المالي، أما القسم الرابع يستعرض نتائج التحليل الإحصائي للاستبانة، ويتناول القسم الخامس نموذج الانحدار القياسي، وتنتهي الدراسة بالنتائج والتوصيات من خلال الخروج بسياسات مقترحة من شأنها رفع مستوى الثقافة المالية والمصرفية للمجتمع المصري الذي بدوره يؤدي لتحقيق الشمول المالي.

الدراسات السابقة

(2) الدراسات السابقة

اهتم البعض من الدراسات السابقة بعرض العلاقة بين كلا من الشمول والتثقيف المالي، كذلك الإطار النظري والمفاهيمي ومحددات كلا منهما؛ والبعض الآخر قام بتوضيح العلاقة الإيجابية بين كلا من الشمول المالي والنمو الاقتصادي. وقد قسمت تلك الدراسات إلى دراسات وصفية ودراسات تطبيقية على النحو التالي.

يعاب على الدراسات السابقة بان اغلب الدراسات قديمة

الاطار النظري

تم التطرق في هذا القسم الى الشمول والتثقيف المالي وتحليل الوضع المصري لكلا من الشمول والتثقيف المالي بالفترة ٢٠٢٣-٢٠١٦ وتوضيح الاطار التشريعي والمؤسسي للشمول والتثقيف المالي في نفس الفترة وذكر التحديات لتطبيق الشمول المالي في مصر

مجتمع وعينة الدراسة

(1-5)مجتمع وعينة الدراسة

يمثل مجتمع الدراسة أفراد المجتمع المصري البالغين، ويلاحظ أن حجم المجتمع المصري كبير ويتعدى مليون مفردة، لذلك سيتم الاعتماد على عينة في حدود الـ 385 مشاهدة ونسبة خطأ 5%. وذلك وفقاً للقانون التالي¹:

$$n = \frac{(Z)^2(\sigma)(1 - \sigma)}{(e)^2}$$

وقد تم اختيار العينة بشكل عشوائي ضماناً لعدم التحيز وشملت العينة العواصم الأساسية للدولة (القاهرة-الإسكندرية) بالإضافة إلى محافظة من الوجه البحري (المنوفية) ومحافظة من الوجه القبلي (المنيا) وذلك لضمان التمثيل الجيد لمجتمع الدراسة.

وتم مراعاة التوزيع السكاني أثناء انتقاء العينة (400 مفردة) حيث تم تحديد حجم العينة من كل محافظة بناءً على نسبة سكان كل محافظة لإجمالي سكان الأربع محافظات وهو الموضح بالجدول رقم (4).

جدول 4 : تقسيم عينة الدراسة

المحافظة	عدد السكان فوق 21	النسبة ²	حجم العينة
القاهرة	5.756.158.23	% 38	146
الإسكندرية	3.116.247.59	% 21	82
المنيا	3.457.845.87	% 23	89
المنوفية	2.630.614.69	% 18	69
الإجمالي للأربع محافظات	14.960.866.38	% 100	385

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2022)

نتائج الدراسة

(1-1-7) أبرز النتائج المتصلة بالمسح الأدبي ومراجعة الدراسات السابقة

- ثبت وجود علاقة قوية بين مؤشر الشمول المالي ومحو الأمية المالية، ولوحظ أن تعزيز الشمول المالي يتطلب تبني استراتيجيات قومية للثقيف المالي بما يحقق معالجة قضية نقص المعلومات وتذليل عديد من الصعوبات المترتبة على هذا النقص.
- أن عملية تطوير الحسابات المصرفية وزيادة الثقيف المالي لدى أفراد المجتمع- والتي يقصد بها في الأساس تعزيز الشمول المالي- تحفز تراكم المدخرات وتمكن من زيادة حجم التكوين الرأسمالي اللازم لعمليات الإنتاج مما ينتج عنه أثر إيجابي على حجم الاستثمارات ومعدلات النمو الاقتصادي.
- يسهم تحسين نوعية الخدمات المالية - وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها مع تعميق الوعي المالي بها - في تمكين الفقراء والنساء والشباب من امتلاك أسباب القوة الاقتصادية، وتوفير لهم القدرة على تنفيذ استثماراتهم الصغيرة المنتجة، وتزداد الإنتاجية وتحرك العجلة الاقتصادية إلى الأمام.

(1-2-7) أبرز النتائج المتصلة بتحليل الوضع المصري للشمول والثقيف المالي

- يلعب البنك المركزي المصري دور مهم في تعزيز الشمول والثقيف المالي بما يشمل من توفير بيئة تشريعية، وإصدار القواعد المنظمة لتقديم الخدمات المصرفية، فضلا عن تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق الريفية، وإنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني وتسهيل أنظمة الضمانات وتطوير نظم الدفع والتسوية والعمليات المصرفية الإلكترونية.
- حرصت مصر على رعاية وتوجيه إعداد استراتيجيات الشمول المالي وإنشاء قاعدة بيانات شاملة من خلال مؤسسات الدولة المختلفة، فضلا عن اتخاذ اللازم للحد من أخطار الخدمات المصرفية الإلكترونية ووضع الضوابط الرقابية.
- حققت مصر خطوات محموددة في طريق زيادة وعي الأفراد بالمفاهيم المالية الأساسية لتعزيز الثقيف المالي وتسهيل وسائل تعريف العميل بالخدمات المالية الرقمية وذلك من خلال عديد من المبادرات الحكومية والمصرفية.

التوصيات

(2-1-7) التوصيات والمقترحات الخاصة برفع مستويات التثقيف المالي

- وضع استراتيجية متكاملة لنشر المعرفة بالمنتجات والخدمات المالية بين مختلف فئات المجتمع وبالأخص كبار السن والفئات المهمشة وذوي الدخل المنخفضة، وذلك من خلال: إعداد مناهج تعليم مالي لكافة مراحل التعليم المختلفة، العمل على إدراج بعض الموضوعات المالية مثل الادخار، الاستثمار وغيرها ضمن المقررات الدراسية للمساهمة في بناء أجيال مثقفة مالية وعلي علم بأهمية القطاع المصرفي والطريقة المثلى لاتخاذ القرارات المالية الصحيحة، تنفيذ ندوات بصفة دورية لكافة فئات المجتمع المصري، إعداد مواقع الكترونية لنشر الثقافة المالية بين المصريين، إعداد اختبارات الكترونية لتحديد مستوى المعرفة المالية لدى المواطنين، اهتمام الإعلام ومختلف

[30]

مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية © - المجلد (61) - العدد الرابع- يوليو 2024

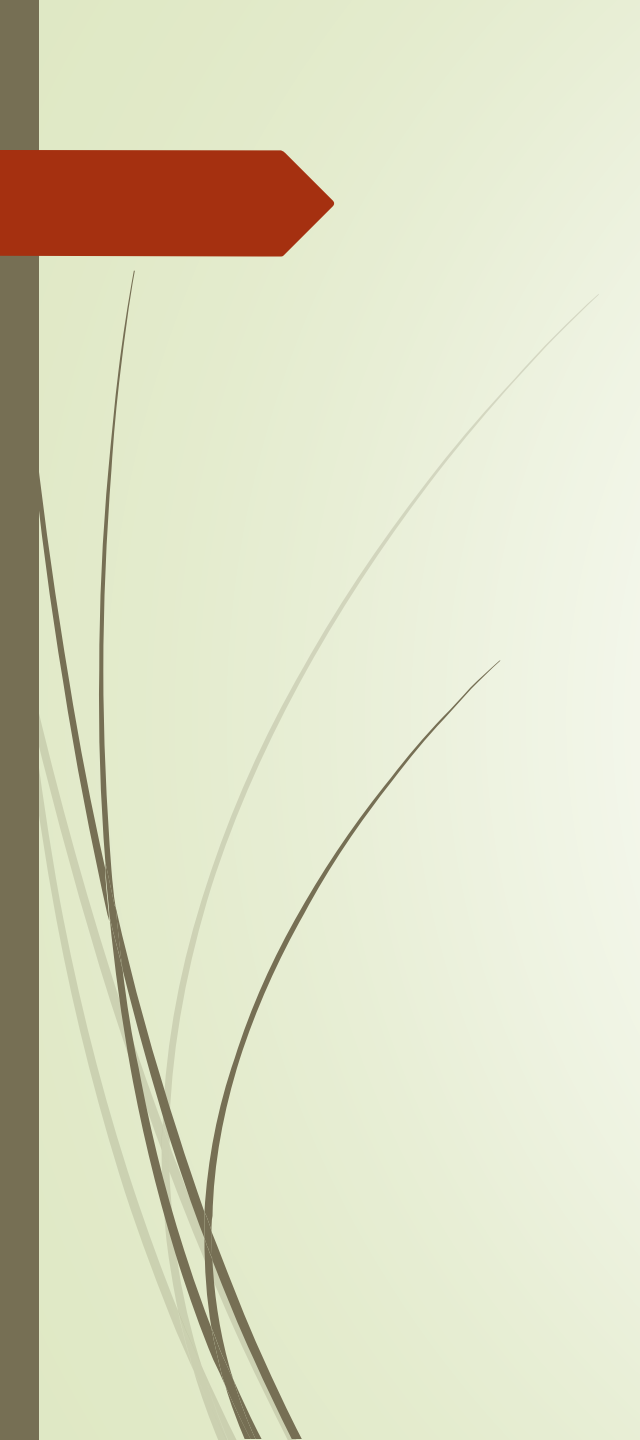
الجهات بالدولة بالعمل على تغيير الأفكار الخاطئة الموروثة عن النظام المالي والمصرفي، تنظيم حملات إعلامية على مختلف وسائل الاعلام المرئي، المسموع والمقروء لتوضيح المفاهيم المالية الأساسية وأهمية النظام الرقمي وطريقة التعامل مع الخدمات والمالية المختلفة، توجيه المؤسسات المالية بضرورة تسهيل اجراءات التعامل معها وتخفيض الحد الأدنى لفتح الحسابات، كذلك تخفيض تكلفة تلك الخدمات والمنتجات لجذب شريحة أكبر من فئات المجتمع وخاصة الفئات الفقيرة وذلك يؤدي لتمكينهم اقتصاديا واجتماعيا.

- السعي وراء تحسين ترتيب مصر الدولي المتعلق بالمعرفة المالية، وذلك من خلال: استقدام خبراء من الدول المتقدمة في مجال المعرفة المالية لعقد دورات وورش بهذا الخصوص، ترجمة كل ما يصدر عن المنظمات الدولية بهذا الشأن، إنشاء مجلس استشاري قومي لمحو الأمية المالية، إعداد مؤشر للمعرفة المالية لمتابعة مستوى تحسن المعرفة المالية لدى المجتمع المصري، عقد دورات تدريبية وعمل فيديوهات تعريفية بطرق استخدام وسائل الدفع والتحصيل الإلكتروني، تساهم في القضاء على الجهل بالخدمات المالية المتاحة وتقليل هيبة التعامل مع المؤسسات المالية.

التوصيات

(2-2-7) التوصيات والمقترحات الخاصة بتعزيز الشمول المالي

- اتباع سياسات اقتصادية كلية تهدف إلمتدنية معدلات التضخم والبطالة والتقليل من معدلات الفقر، مما يمكن المواطنين من الحصول على دخول نقدية ويزيد من القدرة الادخارية والاستثمارية ومن ثم تعميم الشمول المالي.
- تفعيل دور الإدارة المركزية للشمول المالي التي أنشأها البنك المركزي لتحسين مستوى الشمول المالي بمصر لتكون مسئولة عن البيانات الخاصة بمستوي الشمول المالي في كافة المناطق الجغرافية لدى البنوك.
- خلق بيئة مشجعة ومواتية للحصول على الخدمات المالية وخاصة النساء من خلال تطوير البنية التحتية للنظام المالي لاسيما في المناطق الريفية والتوسع في إقامة فروع للبنوك في تلك المناطق، وإنشاء مكاتب للاستعلام الائتماني، وحماية حقوق الدائنين، وتسهيل أنظمة الضمانات، وتطوير نظم الدفع والتسوية والعمليات المصرفية الإلكترونية.
- التطبيق الحازم للقانون الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لدمج الاقتصاد غير الرسمي مع الاقتصاد الرسمي، والقضاء على المشروعات والأسواق غير الرسمية.
- إخضاع قنوات التمويل غير الرسمية لرقابة وإشراف البنك المركزي، وتحويل مؤسسات التمويل المتناهية الصغر غير الحكومية إلى مؤسسات مالية تحت الرقابة المصرفية.
- تعميق الشراكة بين القطاعين العام والخاص، للمساهمة في تحقيق شمولية الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع بحلول اكتمال رؤية مصر للتنمية في عام 2030 .
- تقليص الفجوة بين الفقراء والأغنياء عن طريق التوسع في برامج الحماية الاجتماعية، ودعم الفئات المهمشة وسد احتياجاتهم من السلع والضروريات الرئيسية، مما ينجم عنه زيادة قدرة هؤلاء الأفراد على تكوين فائض مالي ولو ضئيل يمكنهم من ادخاره.



شكرا لكم